الأمم المتحدة

A/67/82–E/2012/64*

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
لدورة السابعة والستون
البند ١٥ من القائمة الأولية**
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢
البنود ٤ و ٦ و ٨ و ١٣ من جدول الأعمال المؤقت***
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء، و ٢٧٠/٥٧ باء و ٢٦٥/٦٠
المسائل الاقتصادية والبيئية

تواتر ونطاق التقارير في المستقبل فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

أولا - الولاية

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٩/٢٠٠٩، إلى الأمين العام أن يعد تقريرا، آخذا في اعتباره آراء الدول الأعضاء، عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢.

** A/67/50.

*** E/2012/100.

220512 220512 12-32243 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك توصيات بشأن مدى تواتر تقديم التقارير في المستقبل، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما القرار ١٦/٦١. وأحاط المجلس علما في مقرره ٢٥٢/٢٠١٠ بتقرير الأمين العام عن دور المجلس في هذا المجال (A/65/84-E/2010/90)، الذي تضمَّن مقترحات للنظر مستقبلا في هذه المسألة، وقرر أنه ينبغي إعادة استعراض نطاق وتواتر تقديم التقارير في المستقبل بشأن هذا الموضوع اقترانا باستعراض الجمعية لتنفيذ القرار ١٦/٦١. وخلال ذلك الاستعراض، الذي أُجري في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لم تناقش هذه القضية و لم تتخذ الجمعية قرارا بشأن هذه المسألة. وبناء على ذلك، طلب المجلس في مقرره ٢١٦/٢٠١١ أثناء دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ إلى الأمين العام إعداد مذكرة تتضمن توصيات بشأن تواتر ونطاق التقارير المقبلة للنظر فيها في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – لقد شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين على المتابعة المتكاملة للمؤتمرات من خلال دعم نهج شامل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من قضايا، يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين مختلف الأهداف والغايات الخاصة بالمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد أرست الرؤية المشتركة للتنمية التي انبثقت من تلك المؤتمرات الأساس لمؤتمر قمة الألفية، الذي أدى بدوره إلى اعتماد الأهداف والغايات المحددة زمنيا المعروفة باسم الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ – وقد أكد رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ هذه الرؤية الشاملة للتنمية، التي يشار إليها عادة الآن باسم خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتشمل الخطة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا النابعة من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتلك الأهداف هي التعبير الأكثر وضوحا وإيجازا عن الخطة.

٤ – وتهدف الوظيفتان الجديدتان اللتان عهد بهما مؤتمر القمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ألا وهما إجراء الاستعراض الوزاري السنوي وعقد منتدى التعاون الإنمائي كل سنتين، إلى التنفيذ الفعال لخطة التنمية. ويعتبر الاستعراض والمنتدى كلاهما ذا طابع ابتكاري، حيث تتمخض عنهما مقترحات ذات منحى عملي في مجال السياسات، فضلا عن استبصارات موضوعية جديدة، مما يساهم في متابعة المؤتمرات على نحو أكثر فعالية.

٥ - وتتمثل قيمة الاستعراض الوزاري السنوي في أنه يلقي نظرة متعمقة على موضوع شامل لعدة جوانب يرد في جميع نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. ويجري خلال الاستعراض توحيد مختلف عمليات المتابعة. وتعتبر هذه في الواقع طريقة متكاملة وموضوعية يستعرض المجلس من خلالها التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة تلك، وعمليات متابعتها، على النحو الذي توخته الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١.

٦ - ولكي تؤدي العملية وظائفها على نحو يفي بالغرض، فمن المهم أن يعمل المجلس بوصفه منظومة، أي أن تساهم لجانه الفنية وهيئاته الفرعية الأخرى، التي كثيرا ما يكون لها دور محدد تقوم به في متابعة نتائج محددة للمؤتمرات، في الاستعراض الوزاري السنوي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس الاستمرار في اعتماد موضوع الاستعراضات في وقت مبكر، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لمختلف الجهات الفاعلة للمساهمة بنشاط في مداولاته.

٧ - ومما هو جدير بالذكر أن النظر، خلال الجزء المتعلق بالتنسيق، في تنفيذ الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس في الاستعراض الوزاري السنوي الذي أُجري في العام السابق يتيح فرصة إضافية لاستعراض متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات ومؤتمرات قمة محددة. ويساعد ذلك على تيسير التنسيق والتكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن موضوع الإعلان الوزاري.

ثالثا - نطاق وتواتر تقديم التقارير في المستقبل

٨ - كما ذُكر في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠ (A/65/84-E/2010/90)، بالنظر إلى أنه يجري الآن الاستعراض المتكامل للمؤتمرات في إطار عملية الاستعراض الوزاري السنوي، فإن تقديم تقرير سنوي منفصل بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات لا يضيف قيمة موضوعية تُذكر للتقارير الحالية التي تعد سنويا من أجل عملية الاستعراض والجزء الخاص بالتنسيق.

٩ - ومع ذلك ربما كان المجلس ما زال يرغب في استعراض دور منظومة الأمم المتحدة في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات والطرائق التي تساهم من خلالها الجهات الفاعلة داخل المنظمة في هذه المتابعة. وقد تطور هيكل المتابعة المتكاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة على هذا النحو تطورا كبيرا منذ اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٢٢٧/٥٠. وعلى الصعيد القطري، ركزت المنظومة جهودها على تنسيق المشورة التقنية والسياساتية من أجل التخطيط للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما أدى في النهاية إلى إطلاق مبادرة ''توحيد الأداء'' في بلدان رائدة. وعلى الصعيد الإقليمي، ثمة ميل متزايد لدى آليات

اللجان الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين، التي تتألف من المديرين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى تنسيق جهودها لتحقيق أقصى قدر من النتائج. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، أصبح مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وركائزه الثلاث (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، جهة فاعلة مهمة في تعزيز الترابط الأفقي في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وعمل كمظلة لاستحداث مجموعات أدوات لتعميم القضايا المشتركة بين القطاعات في أنشطة المنظمات التي تأخذ بالنظام الموحد. وتعتبر فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والفريق التوجيهي المعني بأفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية مثالين قيّمين آخرين على آليات زيادة الترابط بين البرامج.

١٠ - وأخيرا، فإن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تخضع، على الصعيد الحكومي الدولي، لاستعراض على ثلاثة مستويات، تشمل (أ) لجنة فنية رئيسية أو هيئة حكومية دولية أخرى، من قبيل المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أو هيئات إدارة الوكالات المتخصصة؛ و (ب) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأغراض التوجيه والتنسيق عموما؛ و (ج) الجمعية العامة، لأغراض الاستعراضات الرفيعة المستوى للسياسات. وتختبر المنظومة باستمرار طرائق جديدة لتعزيز التنسيق بين هذه المستويات المؤسسية، من خلال طرق من بينها التفاعل بين مكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية، أو الإسهام المؤسسي للجان الفنية في الاستعراض الوزاري السنوي. فمنظومة الأمم المتحدة هي منظومة دينامية، تحقق تقدما في حالات شتى تواجه أيضا تحديات مستمرة في حالات أخرى[(١)].

١١ - وفي هذا السياق، من المهم أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر بصفة منتظمة في أنسب الطرائق لمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، وذلك بهدف تعزيز التماسك والتنسيق والتكامل بين أجهزة الأمم المتحدة في هذا السياق. ولذا فإن هيكل المتابعة من قِبل منظومة الأمم المتحدة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والمشترك بين الوكالات وعلى الصعيد الحكومي الدولي ينبغي أن يشمل النطاق الكامل لتقديم التقارير في المستقبل في هذا المجال، مع التركيز بشكل خاص على دور آليات المجلس.

١٢ - وتتوقف أهمية تقديم التقارير في المستقبل على التطورات التي تحدث في تحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية. وبدلا من تقديم التقارير بتواتر ثابت، ينبغي تقديمها في المستقبل عندما تكون ثمة قرارات حكومية دولية تدعو إلى نظر المجلس مجددا في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والأحداث الرئيسية المقبلة التي من شأنها أن تدعو

(١) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر A/64/87-E/2009/89.

إلى استعراض من هذا القبيل هي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢، واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيجري في عام ٢٠١٥. وبناء على ذلك، قد يرغب المجلس في أن يطلب تقديم التقارير المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إليه في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، كي تؤخذ نتائج مؤتمر التنمية المستدامة في الاعتبار، وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦، كي تؤخذ نتائج استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار. وبهذه الطريقة، سيكون المجلس قادرا على النظر في الهيكل المتكامل لمتابعة تلك العمليات، بما يشمل دور المجلس في ذلك.

١٣ - وبعد ذلك يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يختار النظر في هذه التقارير بحيث تتزامن مع دورة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، التي من المرجح أن يستمر حدوثها مرة كل خمس سنوات.